IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2025) (2) (Conference): P(174-182)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

Analysis and Review of Types of Government Budgets and the Possibility of Implementing a Sustainable Budget in Iraq

Luay Qais Abdullah [1], Duraid Faris Khayoon [2], Hameed Tu'ma Hawi [3]
[1] *Diyala University, College of Administration and Economics Diyala, Iraq*
[2] *Presidency of Diyala University, Department of Administrative and Financial Affairs Diyala, Iraq*
[3] *Presidency of the University of Technology, Department of Audit and Internal control, Diyala, Iraq*
ad.luaybdullh@uodiyala.edu.iq
duraid.faris@uodiyala.edu.iq
hameed.t.hawi@uotechnology.edu.iq

Abstract. The research aims to analyze and review the types of government budgets, with a focus on sustainable budgeting, and to demonstrate the feasibility of its implementation in Iraq and the most important challenges facing it. To this end, the researcher reviewed the types of government budgets implemented by generation, focusing on sustainable budgeting and the feasibility of its implementation in Iraq. On the practical side, he conducted an analysis of a set of key financial and economic indicators in Iraq during the period from 2004 to 2021, to assess the feasibility of implementing sustainable budgeting. Several conclusions were reached, the most important of which is the feasibility of implementing sustainable budgeting in Iraq, despite the challenges mentioned by the researcher. He also made several recommendations that would ensure the successful implementation of sustainable budgeting in Iraq..

Keywords: Sustainable budgeting, budget requirements, government budgets, budget analysis.

DOI: 10.69938/Keas.Con1.250216

تحليل واستعراض مرجعي لأنواع الموازنات الحكومية وإمكانية تطبيق الموازنة المستدامة في العراق

أ.م لؤي قيس عبد الله [١] ، م.م دريد فارس خيون [٢]، م.م حميد طعمة حاوي [3]
[1] جامعة ديالى – كلية الإدارة والاقتصاد ،ديالى،العراق
[2] قسم الشؤون الإدارية والمالية / رئاسة جامعة ديالى ،ديالى، العراق
[3] الجامعة التكنلوجية قسم الرقابة والتدقيق، ديالى،العراق
ad.luayabdullh@uodiyala.edu.iq
duraid.faris@uodiyala.edu.iq
hameed.t.hawi@uotechnology.edu.iq

المستخلص. يهدف البحث الى تحليل واستعراض أنواع الموازنات الحكومية مع التركيز على الموازنة المستدامة وبيان إمكانية تطبيقها في العراق واهم التحديات التي تواجه ذلك ولأجل ذلك قام الباحث باستعراض أنواع الموازنات الحكومية المطبقة وحسب الأجيال وركز على الموازنة المستدامة وإمكانية تطبيقها في العراق اما بالجانب العملي فقد انجز تحليلًا لمجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية الرئيسية في العراق خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2021، وذلك لتقييم مدى إمكانية تطبيق الموازنة المستدامة وتم التوصل الى عدد من الاستنتاجات واهمها هي إمكانية تطبيق الموازنة المستدامة في العراق مع وجود تحديات ذكرها الباحث وأيضا عدة توصيات من شانها نجاح إمكانية تطبيق الموازنة المستدامة في العراق

الكلمات المفتاحية: الموازنة المستدامة , متطلبات الموازنة, الموازنات الحكومية , تحليل الموازنة.

Corresponding Author: E-mail: ad.luayabdullh@uodiyala.edu.iq

1 المقدمة

الموازنات الحكومية أنواع كثيرة ومرت بأجيال متعددة ولكن اشهرها وربما اكثرها استخداما هي موازنة البنود التي تستخدمها الكثير من الدول ومن ضمنها العراق حيث ان هذا النوع من الموازنات يعتمد على زيادة الانفاق دون النظر بصورة حقيقية الى نمو الإيرادات وهذا ما يؤدي الى زيادة الانفاق على حساب نمو الإيرادات مما يؤدي الى ضرورة الاقتراض لتغطية زيادة النفقات على الإيرادات ، اما في بحثنا هذا فقد تطرقنا بالشرح والتحليل لأنواع عديدة من الموازنات وتم تقسيمها الى عدة أجيال حسب تواريخ ضهورها او تطبيقها ومن ثم ركزنا على الموازنة المستدامة ومتطلبات اعداها وتطبيقها ومن ثم العملي فقد انجز تحليلًا لمجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية الرئيسية في العراق خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2021 وبعدها في الخاتمة نستعرض إمكانية تطبيق الموازنة المستدامة في العراق.

2 المنهجية

1. مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في عدد من التساؤلات التالية

هل يمكن تطبيق الموازنة المستدامة على الوضع المالي في العراق ؟

ماهي ابرز المشاكل والتحديات التي تواجه تطبيق الموازنة المستدامة في العراق ؟

ماهي الإجراءات التي يجب ان تتخذها الحكومة لنجاح تطبيق الموازنة المستدامة في العراق؟

2. اهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث أعلاه يمكن تحديد اهداف البحث بالآتي :

تحليل وتعريف بالموازنات الحكومية وانواعها

التعريف بالموازنات المستدامة وطرق اعدادها

بيان إمكانية تطبيق الموازنة المستدامة في العراق

تعريف بالمشاكل والتحديات التي تواجه تطبيق الموازنة المستدامة في العراق

عرض وتحليل متطلبات تطبيق الموازنة المستدامة في العراق خلال المدة من 2004 لغاية 2021

3. أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث في انه قام بتحليل واستعراض تقريبا جميع أنواع الموازنات الحكومية وقسمها حسب أجيال ضهورها تحليلً لمجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية الرئيسية في العراق خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2021بيان إمكانية استخدام الموازنة المستدامة في العراق مع بيان المشاكل والتحديات

بيان بعض الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة في سعيها لإمكانية تطبيق الموازنة المستدامة في العراق

4. فرضية البحث:

- الفرضية الرئيسية لبحث هي (إمكانية تطبيق الموازنة المستدامة في العراق) وينبع من الفرضية الرئيسة عدة تساؤلات او فرضيات ثانوية
- يفترض البحث إمكانية تطبيق الموازنة المستدامة في العراق مع وجود بعض التحديات بالإمكان التغلب عليها
- يفترض البحث إن تطبيق الموازنة المستدامة في العراق له دور كبير في تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال الاخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتطلبات عند وضع خطة الموازنة.

3 النتائج والمناقشة

أ. الاطار النظري

أولا: تعريف الموازنة

عرفت الموازنة بالعديد من التعريفات منها:

هي أداة للحكومة كمحرك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحسين جودة المجتمع، يبدأ تصميم كل برنامج عمل بالتخطيط احده هو وضع الموازنة، اذاً فهي أداة تساعد في عملية تخطيط وتنسيق الأنشطة المستقبلية لتحقيق الأهداف وفقا لبحث تم اجراءه. تعد الموازنة أحد المكونات المهمة في التخطيط فتعرف بأنها خطة دورية (وحدة مقدارها) يتم اعدادها بناءاً على البرنامج المعتمد كأداة إدارية في تحقيق الأهداف. وتعد الموازنة جزءاً من نظام مراقبة الإدارة والذي يلعب دوراً كأداة للتخطيط والتحكم، لذلك يتعامل المديرون مع الأنشطة بشكل أكثر فعالية وكفاءة(Puspaningtyas et al., 2022).

وعرفت على انها خطة مالية للمستقبل، وتحدد الخطة الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف (Puspaningtyas et al., 2022).

وكذلك عرفت بانها خطة مالية وأدوات للتخطيط قصيرة المدى والتحكم داخل المنظمة(Puspaningtyas et al., 2022)

وعرفت بانها خطة مالية لأنشطة المنظمة لفترة زمنية مقبلة تسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة من خلال التخطيط الأمثل لاستخدام الموارد المتاحة والرقابة على تنفيذ هذه الخطة (رمو، 2012).

ثانيا: أهمية الموازنة:

ويرى خبراء الاقتصاد أنه ومن خلال التطبيق الفعال والأمثل للموازنة العامة يمكن تحقيق ما يلي: (زملط، 2020).

1. تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي .

2. تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال توجيه الانفاق الحكومي نحو المشاريع التطويرية والاستثمارية وتحفيز الاستثمار المحلي بمنح التسهيلات للاستثمارات الجديدة أو بالحد من الرسوم والضرائب عليها .
3. تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بإعادة توزيع الدخل من خلال زيادة الضرائب على الاغنياء، وزيادة الدعم الحكومي والاعانات للفقراء.
4. ترشيد النفقات الحكومية، وتوجيه الحكومة نحو تنفيذ الأنشطة الاكثر نفعا للصالح العام.
5. حماية الصناعات الوطنية وتحفيزها، وذلك من خلال سياسة إعفاء مدخلات الانتاج من الضرائب والجمارك.

ثالثا: انواع الموازنات

فيما يلي نستعرض اهم الموازنات المطبقة والقابلة للتطبيق حسب ما ذكر في المصادر التي اطلع عليها الباحث

1. موازنة البنود :

ظهرت في بداية القرن العشرين من خلال الإصلاحات الحكومية الإدارية والسياسية للحد من الفساد السياسي من خلال توثيق التفاصيل للأشياء والمواد والأموال الواردة والمصروفة وتصنيف يعتمد على المواد التي تتكون منها تلك الموازنة وهي اول أسليب الموازنات العامة التي استخدمت في إنجلترا , ومازالت تستخدم حتى وقتنا الحالي, لاسيما في الدول النامية، ان المبدأ الذي تقوم عليه هو حصر جميع إيرادات، ونفقات الدولة بوثيقة واحدة، وبشكل مفصل والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية, يطلق عليها تسميات عدة أحيانا بالموازنة الخطية أو الموازنة التقليدية، لأنه يتم تبويب النفقات العامة إلى مجموعات ثم إلى بنود ومواد حسب هدف تهتم الموازنة بالجانب الرقابي على الإنفاق العام لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات, وأوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية و محاسبة السلطة التنفيذية عن أية تجاوزات مالية لم تُعتَمد في قانون الموازنة (العباس, 2018).

2. موازنة البرامج والاداء:

عرفت لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية موازنة البرامج والأداء بأنها" الأساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، المبالغ، ساعات العمل والمواد، أي أن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها
من خلال طرق الموازنة التقليدية، إذ يساعد في الحصول على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات (بيرش, 2019)

3. موازنة التخطيط والبرمجة :

استخدم هذا النظام على المستوى الحكومي الفدرالي في الولايات المتحدة بأمر من الرئيس جونسون عام 1965 بعد نجاح تطبيقه في وزارة الدفاع التي اعتمدته قبل ذلك، ومنذ ذلك الحين بدأت العديد من الدول بتطبيق هذا الشكل من الموازنات وهو نظام أو أسلوب لصياغة وتحقيق الأهداف المحددة بشكل كمي، يركز تصميمه على الوسائل البديلة لتحقيق الأهداف، فهي طريقة فنية للتخطيط الشامل تهدف إلى ترشيد عملية صناعة السياسة عن طريق توفير معلومات ذات صلة بالتكاليف والمنافع للبدائل المختلفة لأغراض تحقيق تلك الأهداف أي عملية صنع قرارات السياسة والبرامج المختلفة التي تقود إلى موازنة وخطط محددة متعددة السنوات على مستوى الحكومة ككل وبذلك فإن هذا النظام يعزز مفهوم التخطيط الشامل وتحقيق الفاعلية عن طريق إقامة علاقة بين تكاليف البرنامج ونتائج ذلك البرنامج لأهداف الحكومة (الموسوي, 2018).

4. موازنة الأساس الصفري :

لقد كان أول تطبيق لهذا النوع من الموازنة على المستوى الحكومي الفدرالي الشامل في عام 1976 في الولايات المتحدة في عهد الرئيس جيمي كارتر بعد ما سبقته تجارب عدة ناجحة في وزارة الزراعة الأمريكية وفي إحدى الولايات أيضا، ومنذ ذلك الحين بدأت منظمات ودول عدة بتطبيق هذا النوع من الموازنات. تعرف موازنة الأساس الصفري بأنها ذلك النوع من الموازنات التي يتم بموجبه إغفال البرامج والمشاريع والتخصيصات السابقة في بداية كل مدة مالية حتى يتسنى مراجعة كلٌ منها من الأساس (من الصفر) ووضع خطة جديدة لإنفاق المخصصات، دون أن يكون لأي برنامج أفضلية على البرامج الأخرى بسبب كونه قد تم اعتماده سابقاً، أي وضعت له مخصصات أو حتى تم تنفيذ جزء منه. ومن هنا جاءت تسمية الأساس الصفري على اعتبار أن كل برنامج أو نشاط قد جرى وصفه خالياً من أي تمويل ولا يمتلك أية تخصيصات في بداية كل دورة موازنة، أي من الصفر، وهذا يتطلب من كل وحدة إدارية القيام بمراجعة وتقويم جميع برامجها وأنشطتها المالية القديمة والجديدة بطريقة منتظمة وأن تتم مراجعتها على أساس التكلفة والعائد وما تحققه من إنجازات، يعد نظام موازنة الأساس الصفري من أحدث الأساليب المتبعة في إعداد الموازنة العامة، باعتبارها من الطرائق المهمة المستخدمة في تحليل مشكلات الإدارة المالية والموازنة العامة (العباس, 2018).

5. الموازنة التعاقدية:

يمكن القول إن أول محاولة تمت لتطبيق الموازنة التعاقدية كانت في وزارة المالية النيوزلندية في عام (1996م). وكانت محاولة لإعادة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين جهة منفذة من ناحية وبين جهة أخرى، ألا وهي الحكومة المركزية من ناحية أخرى. بحيث تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع خاص وعام بغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة، وفي الوقت المناسب شريطة أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المخطط لها (الطائي، 2022).

6. الموازنة التشاركية:

تعد الموازنة التشاركية من أبرز أدوات المساءلة الاجتماعية لأنَّها تُعَدُّ نقطة الدخول التي من خلالها يحاول المواطنين التأثير في اتخاذ القرارات الحكومية من خلال المشاركة هي نهج محلي يركز على كيفية أن تكون للأموال العامة الأولوية حين استخدامها (2013 . Friis&Hansen) وتمكن الموازنة التَّشاركيَّة المواطنين من تحديد احتياجات المجتمع المحلي، والعمل مع المسؤولين المنتخبين لوضع مقترحات للموازنة والتصويت على مكان وكيفية انفاق المال العام وكيف نجعل ديمقراطيتنا تعمل فعمل أو مبدأ الموازنة التَّشاركيَّة لا يتعلق فقط بصنع مواطنين أفضل أو تغيير سياساتنا بل تتعلق بإنشاء الهياكل والشروط التي تجعل الممارسة الفعالة للمواطنة الديمقراطية ممكنة (Gilman 2016).

ويمكن بيان مفهوم الموازنة التَّشاركيَّة أنَّها إطلاع الجماهير على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارتها للموارد المالية وهذا من شأنه زيادة المشاركة وكفاءة الإنفاق العام على وفق احتياجات الأفراد الفعلية، أو تمثل توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة الآنية المتعلقة بالنشاطات والإجراءات والقرارات السياسية المالية التي تتخذها الدولة في الوقت المناسب وضمان الوصول إليها بشكل يسمح بسهولة الرقابة وهناك من عبر عن مفهوم الموازنة التشاركية بأنَّه عملية التأثير في الموازنة، ويقصد بالتأثير أنَّ الموظفين لهم قدرة على السيطرة على نتائج عملية صنع القرار أو لهم تأثير في عملية صنع القرار ؛ ونتيجة لذلك يمكن القول إنّ الموازنة التشاركية تُعَدُّ بالنسبة للوحدات الاقتصادية وسيلة للحصول على موازنة أكثر ملاءمة كما توفر إطارًا يمكن فيه للمديرين تبادل المعلومات والأفكار لجعل تخطيط الموازنة وتنسيقها ومراقبتها أكثر فعالية عملية.

وقد أكدها Tella على أنَّ الموازنة التَّشاركيَّة بمثابة التطبيق العملي لنتائج الموازنة المفتوحة، وتعتمد على تصميم الموازنة بطريقة موازنة البرامج نظرا لطبيعتها المباشرة المعتمدة على مشاركة المواطن وبما أنَّ الموازنة التَّشاركية تعتمد على مدخلات الجمهور في جميع مراحلها فهي تستلزم الإتاحة القصوى لكل معلومات الموازنة

أنواع الموازنات التَّشاركية:

1. الموازنة التَّشاركيَّة الموضوعية: تتعلق بمواضيع محددة مسبقا اذ يتم إدراج المشاريع من الأفراد المحليين المنتخبين
2. الموازنة المحلية: يسمح هذا النوع من الموازنة التَّشاركيَّة بتوجيه الأموال والمجهودات إلى المناطق ذات الأولوية.
3. الموازنة التَّشاركيَّة الاجتماعية تستهدف إدراج فئة معينة من الأفراد المحليين في الحياة الديمقراطية خاصة الشباب والنساء والأفراد المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة بحيث يستمع لمقترحاتهم.

7. الموازنة الموجهة بالنتائج:

عرفت بانها الموازنة التي تعتمد على الربط بين الإنفاق على الأنشطة كافة، ونتائج هذا الانفاق من خلال وضع منظومة مؤشرات لقياس الأداء لكافة المستويات لتحقيق كفاءة الإنفاق، والوصول إلى الأهداف والأولويات الوطنية وأنها

-أداة لربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي (مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية) مع تحقيق الأهداف والأولويات.

-ربط الانفاق العام بالنتائج والمخرجات.

-قياس كفاءة الانفاق على البرامج والمشاريع من خلال منظومة مؤشرات قياس الأداء.

- تحقيق الشفافية، وتطبيق المساءلة وفق أسس موضوعية)الطائي, 2022)

8. موازنة الظل (Bracket Budget)

تعد موازنة الظل بمثابة إجراء تحليلي، يكمل الأساليب التقليدية المستخدمة في إعداد الموازنة التقديرية للتغلب على النقص الموجود فيها، فيقوم أسلوب إعداد موازنة الظل على استخدام النماذجModeling ، والمحاكاةSimulation ، وأساليب كمية أخرى، وتطبيقها على مراكز التكلفة أو الربحية في الوحدة لتعطي الإدارة فهماً أكثر للمستقبل، وفي هذا المجال يلعب الحاسوب الشخصي دوراً رئيساً، وكان هذا التوجه نتيجة عدم قدرة الموازنة المعدة بالأسلوب التقليدي على التكيف والتوافق مع واقع الوحدات الحكومية، وفي ظل الأسلوب التقليدي لإعداد الموازنة يكون التنبؤ لكل عنصر أو بند من بنود الموازنة في النهاية برقم واحد، على الرغم من علم الإدارة بأن التنبؤ بالمستقبل لا يمكن أن يكون دقيقاً، فإذا حدث تغير جوهري في رقم الإيرادات الفعلية مثلاً عما هو مقدر في الموازنة التقديرية فإن ذلك سيؤدي إلى تغيرات كثيرة على معظم البنود الأخرى للموازنة

(النجار، 2006) نقلا عن (الطائي, 2022).

ولتحديد مفهوم موازنة الظل، فقد عرف شريعة والعبيدي موازنة الظل على "أنها هي إجراء تحليلي يكمل أساليب الموازنة التقليدية للتغلب على هذا النقص الموجود فيها، وهذا الأسلوب الجديد نسبياً هو عبارة عن دمج متزامن للمفاهيم الأساسية في عمل النماذج والمحاكاة والمحفزات، مما يمنح للإدارة فهما لا مثيل للمستقبل" (شريعة والعبيدي، 2018) نقلا عن (الطائي, 2022)

ويتم ترشيح مركز الموازنة لتطبيق موازنة الظل على وفق الأسس الآتية (رمو، 2012):

1. عندما تكون التوقعات بأن تكون درجة عدم التأكد بشأن المستوى الأدنى لأداء مركز الموازنة جوهرية، مما يعني أن الانحراف المتوقع بين النتائج الفعلية والمخططة لمراكز الموازنة جوهرياً.

2. إذا كانت التوقعات بدرجة كافية من التعقيد بين عناصر الموازنة وبنودها، هذا يعني وجود عدد كبير من عناصر وبنود الموازنة. وإن تأثيرها يتسبب في إحداث تغيير في الشكل النهائي، بالتأكيد ليس واضحاً.

3. عندما تكون السيطرة ممكنة، إذا كانت طبيعة مركز الموازنة تسمح للإدارة باتخاذ قرارات تؤثر على فائض الوحدة في المستقبل، فيمكن ترشيح هذا المركز لتطبيق موازنة الظل عليه.

9. الموازنة المتزايدة:

هذه هي الطريقة الأكثر شيوعًا التي تستخدمها الحكومات، حيث يتم استخدام ميزانية العام السابق كخط أساس ويتم إجراء تغييرات إضافية بناءً على احتياجات العام الحالي.

10. نظام التخطيط والبرمجة والموازنة

تتضمن هذه الطريقة تحليلًا شاملاً لجميع البرامج الحكومية لتحديد مدى فعاليتها ومواءمتها مع الأهداف العامة للحكومة. ويهدف إلى تحديد الاستخدام الأكثر فعالية للموارد ومواءمة الميزانيات مع أهداف محددة.

11. الموازنة القائمة على العوائد وهي أسلوب يركز على تحديد مستوى الإيرادات المتوقعة، وتحديد الموارد المتاحة بناءً عليها.

رابعا : ترتيب او تصنيف الموازنات الحكومية حسب الاجيال

أ- التصنيف حسب سنوات الظهور

تحدث الموازنات الحكومية عن الإنفاق الحكومي والإيرادات التي يحصل عليها الحكومة من مصادر مختلفة. ومن الممكن تقسيم الأجيال حسب تاريخ ولادتهم إلى ثلاثة أجيال :

1. الجيل الأول قبل (1946).
2. الجيل الثاني (بين 1946 و1964).
3. الجيل الثالث بعد (1964).

لكن من المهم التأكيد على أن ترتيب الموازنات الحكومية لا يتم حسب الأجيال بل حسب سنة الموازنة والفترة الزمنية المحددة. ويتم تحديد ميزانية الحكومة بناءً على الاحتياجات والأولويات في الوقت الحالي، بغض النظر عن الفئة العمرية التي تتبعها.

ب-التصنيف حسب الأسلوب الذي تم اتباعه في اعداد الموازنات

يمكن تقسيم الموازنات الحكومية إلى ثلاثة أجيال رئيسية حسب الأسلوب الذي تم اتباعه في إعداد الموازنة وفقًا لمنظور تحليلي. وهذه الأجيال هي:

1. الموازنة من الجيل الأول: تركز هذه الموازنة على تخصيص الميزانية للمصاريف الحكومية والنفقات المعتادة، مثل الرواتب والمرتبات والمستحقات المالية الأخرى ومصاريف الصيانة والإصلاح. وتسمى أيضًا "موازنة البنود"، حيث تركز على إدارة الموارد المالية وتحديد الإنفاق المعتاد في الحكومة.
2. الموازنة من الجيل الثاني: تركز هذه الموازنة على تخصيص الموارد المالية لتحقيق أهداف محددة، مثل تطوير البنية التحتية أو تعزيز التعليم أو دعم القطاعات الحيوية الأخرى في الاقتصاد. وتسمى أيضًا "موازنة الأهداف"، حيث يتم تحديد الأهداف الاستراتيجية للحكومة وتخصيص الموارد المالية لتحقيقها.
3. الموازنة من الجيل الثالث: تركز هذه الموازنة على تحقيق النتائج وقياس الأثر الفعلي للإنفاق الحكومي على المجتمع. وتسمى أيضًا "موازنة الأداء"، حيث يتم تحديد الأهداف الكمية والنوعية وقياس النتائج والأثر الفعلي للإنفاق الحكومي على المجتمع.

ويتم تقسيم الموازنات الحكومية بناءً على هذه الأجيال لتحديد الأساليب المستخدمة في إعداد الموازنة وتحديد الأولويات والمخاطر والمستويات المختلفة للإنفاق الحكومي.

ج- التصنيف للموازنات حسب الضهور والأسلوب المتبع (التسميات حسب الأجيال).

يمكن وفق هذا التصنيف ان تصنف الموازنات الى أربعة أجيال

أ- الموازنات من الجيل الاول

يتم تسمية الموازنة من الجيل الأول بعدة أسماء، ومن بينها:

1. موازنة البنود (Line Item Budget): حيث تركز الموازنة على تحديد النفقات المحددة لكل بند في الميزانية، مثل الأجور والرواتب والإيجارات والمستلزمات والمعدات وغيرها.
2. موازنة العمليات (Operational Budget): حيث تركز الموازنة على تحديد المصروفات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية للحكومة، مثل الصيانة والإصلاح والخدمات العامة والأمن والسلامة وغيرها.
3. موازنة الأساس (Baseline Budget): حيث تستند الموازنة إلى الإنفاق السابق وتحديد مستوى الإنفاق اللازم للحفاظ على الخدمات والبرامج الحكومية الحالية.
4. موازنة الحد الأدنى (Zero-based Budget): حيث تركز الموازنة على تحديد الإنفاق الحكومي من الصفر، وذلك بتقييم جميع البرامج والخدمات وتحديد ما هو ضروري وما هو ليس ضروري لتحقيق الأهداف المحددة.

ب-الموازنات من الجيل الثاني

تتضمن الموازنة من الجيل الثاني العديد من الأسماء المختلفة، ومن بينها:

1. موازنة الأهداف (Program Budget): حيث يتم تحديد المصروفات والإيرادات بناءً على الأهداف الاستراتيجية للحكومة، ويتم تخصيص الموارد للبرامج والمشاريع التي تحقق هذه الأهداف.
2. موازنة الأداء (Performance Budget): حيث تركز الموازنة على تقييم الأداء وتحديد الموارد المطلوبة لتحسين الأداء، وذلك بتحديد مؤشرات الأداء وتحديد ما هي المصروفات اللازمة لتحقيق هذه المؤشرات.

3. موازنة التكاليف (Cost Budget): حيث يتم تحديد التكاليف المطلوبة لتقديم الخدمات والبرامج، وذلك بتحليل التكاليف الكلية وتخصيص الموارد بناءً على الأولويات والحاجات.
4. موازنة الموارد الإنسانية (Human Resource Budget): حيث يتم تحديد المصروفات المخصصة للموارد البشرية، مثل الأجور والرواتب والمزايا والتدريب والتطوير، وذلك بناءً على الحاجات والأولويات.

ج- الموازنة من الجيل الثالث

تشمل الموازنة من الجيل الثالث العديد من الأسماء المختلفة، ومن بينها:

1. الموازنة الشاملة (Integrated Budgeting): وهي نظام يهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتم ذلك من خلال دمج المخططات الإستراتيجية والموارد المتاحة والنتائج المتوقعة في موازنة شاملة تحتوي على العديد من المؤشرات المتعددة الأبعاد.
2. الموازنة الأساسية (Baseline Budgeting): وتعني إعداد الموازنة بناءً على المستوى الحالي للإنفاق، وتعتبر هذه الموازنة من أساليب التخطيط المحافظة التي تستخدم لضمان استمرار الخدمات والبرامج الحالية.
3. الموازنة المستندة إلى النتائج (Outcome Budgeting): حيث يتم تحديد المصروفات بناءً على النتائج المتوقعة للبرامج والخدمات، وهذا يتطلب تحديد مؤشرات الأداء والقياس وتقييم النتائج لتحسين الأداء في المستقبل.
4. الموازنة المشاركة (Participatory Budgeting): وهي موازنة تشمل مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في عملية التخطيط والتحديد للمصروفات والمشاريع والخدمات، وتهدف هذه الموازنة إلى تحقيق الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الخدمات والبرامج المقدمة.

د- الموازنة من الجيل الرابع

تشمل الموازنة من الجيل الرابع العديد من الأسماء المختلفة، ومن بينها:

1. الموازنة البرمجية (Program Budgeting): وتعني تقسيم الموازنة إلى برامج ومشاريع وأنشطة محددة وتحديد التكاليف المرتبطة بها، ويتم ذلك لتحسين التخطيط وتحقيق الأهداف المحددة.
2. الموازنة عبر الأداء (Performance Budgeting): وتعني تقييم البرامج والمشاريع والأنشطة بناءً على النتائج المحددة وتحديد التكاليف المرتبطة بالأداء المطلوب، وهذا يساعد على تحسين الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.
3. الموازنة الذكية (Smart Budgeting): وهي موازنة تستخدم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتوجيه الاستثمارات وتحديد الأولويات وتحسين إدارة الموارد.
4. الموازنة المستدامة (Sustainable Budgeting): حيث يتم التركيز على تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للموارد الطبيعية والبشرية، وتحديد الاستثمارات التي تدعم التنمية المستدامة وتحسين الجودة المعيشية للمواطنين

وبعد استعراض اهم الأنواع والتصنيفات للموازنات يرى الباحث ان اعتماد أسلوب او نوع موازنة لاي بلد يعتمد على خصوصية لكل بلد ولا يمكن تعميم نجاح او فشل أسلوب معين من أساليب الموازنات , و بناءا على هذا الراي فان الباحث يرى ان لا يؤيد أي أسلوب من أسلوب الموازنات بحيث يمكن تعميمه على كل الدول بل يجب ان يتم الاطلاع على أوضاع البلد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكي يتم تأييد او اعتماد نوع معين من الموازنات في ذلك البلد.

خامسا : أسلوب الموازنة المقترح اعتماده في العراق

كما تم ذكره سابقا فان أي بلد يتمتع بخصوصيات اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة تختلف عن البلدان الأخرى لذلك وبناءا على هذه الخصوصيات يتم تبني أي نوع من أنواع الموازنات.

أ- الموازنة الحكومية المستدامة

تعد الموازنة الحكومية المستدامة واحدة من الأساليب الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للموارد الطبيعية والبشرية. وتأتي هذه الموازنة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها عالميًا، والتي تتضمن الحد من الفقر والجوع وتحسين جودة الحياة للناس في جميع أنحاء العالم.

تعتمد الموازنة الحكومية المستدامة على المبادئ الأساسية التي تحقق توازنًا بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية . (Marinheiro et al., 2022)

وتشمل هذه المبادئ التالية:

1. الحفاظ على الموارد الطبيعية: حيث يتم التركيز على استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وعدم استنزافها، ويتم تحديد استراتيجيات لتطوير الموارد المتجددة بحيث تتناسب مع قدرات البيئة والاقتصاد.
2. تحسين الجودة المعيشية: يتم العمل على تحسين جودة الحياة للناس من خلال تحسين خدمات الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل وتقليل الفقر، مع الحفاظ على توازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية.

3. تنمية الاقتصاد المستدام: حيث يتم التركيز على تطوير الاقتصاد بطريقة مستدامة والحد من التلوث والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا النظيفة.
4. التحكم في الديون العامة: يتم التحكم في الديون العامة وإدارتها بطريقة مستدامة لتجنب الأزمات المالية، وتحسين الإنفاق

لإدارة الموازنة الحكومية بطريقة مستدامة، تحتاج الحكومات إلى تحقيق توازن بين الإنفاق والإيرادات في المدى الطويل، وهذا يتطلب إدارة حكيمة للديون العامة. يجب أن يتم توجيه الاهتمام الكبير إلى الجودة والكفاءة في الإنفاق العام وإدارة الديون، وكذلك تعزيز الإيرادات الحكومية , بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضًا النظر في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية عند وضع استراتيجيات الموازنة الحكومية المستدامة.

واحدة من أهم مكونات الموازنة الحكومية المستدامة هي إدارة الدين العام. يجب على الحكومات العمل على تحسين هيكلية الدين العام وجعلها متينة على المدى الطويل، بما يتناسب مع إيراداتها ونفقاتها الحالية والمتوقعة. يمكن تحقيق ذلك من خلال إدارة الدين بشكل فعال وتوجيه الديون الجديدة إلى مشاريع استثمارية تتيح فرص العائدات المالية الجيدة والفرص الاقتصادية المستدامة.

وبالنسبة للإيرادات، يمكن زيادتها عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية والعمالة والضرائب القابلة للتحصيل، وكذلك تعزيز إدارة الموارد الطبيعية وفرض رسوم على استخدامها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق الموازنة الحكومية المستدامة من خلال تحسين جودة الإنفاق الحكومي , يجب على الحكومات تحسين فعالية الإنفاق الحكومي

ب- طريقة اعداد الموازنة المستدامة

إعداد الموازنة المستدامة من أهم التحديات التي تواجه الحكومات حول العالم، وتتطلب عددًا من الخطوات الحيوية لتحقيق الأهداف المرجوة، وفيما يلي نستعرض بعض الخطوات الأساسية لإعداد الموازنة المستدامة:

1. تحليل الوضع الحالي: يتطلب إعداد الموازنة المستدامة تحليل الوضع الحالي للموازنة الحكومية، وذلك من خلال مراجعة ما تم إنفاقه في الأعوام السابقة، وتحليل العوائد التي تم جمعها، وتحديد المصادر التي تم تمويل العجز منها.
2. تحديد الأهداف والأولويات: يتمثل أساس الموازنة المستدامة في تحديد الأهداف والأولويات الحيوية التي تحتاج إلى تمويل، ويجب أن تتماشى هذه الأهداف والأولويات مع رؤية واستراتيجية الحكومة.
3. التخطيط للمصادر المالية: يجب أن تتضمن الموازنة المستدامة تخطيطًا دقيقًا للمصادر المالية التي يتم تمويلها من أجل تحقيق الأهداف والأولويات المحددة، ويمكن أن تشمل هذه المصادر الضرائب والرسوم والاستثمارات والمساعدات الدولية والاستدانة.
4. ضبط المصروفات: يجب أن تكون الموازنة المستدامة متوازنة بين الإنفاق والعوائد، وبالتالي يجب تحديد المصروفات بدقة وتحديد الأولويات بين الإنفاق على الأغراض المختلفة.
5. الاستثمار في المستقبل: يجب أن يتم تخصيص جزء من الموازنة للاستثمار في المستقبل، وهذا يمكن أن يشمل الاستثمار في التعليم والصحة والبحث والتطوير والبنية التحية.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب إعداد الموازنة المستدامة تحديد المصادر المالية المستدامة. يجب أن تتمتع هذه المصادر بثبات في الإنتاج والإيصال والتوزيع، ويجب أن تدعم استخدامات الموازنة المستدامة على المدى الطويل. يمكن أن تشمل هذه المصادر المالية الضرائب والرسوم البيئية والمنح والقروض والشراكات مع القطاع الخاص.

أخيراً، يتعين على المسؤولين عن إعداد الموازنة المستدامة النظر إلى العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية التي يتمتع بها بلدهم. يجب أن تأخذ هذه العوامل في الاعتبار عند تحديد الأهداف الاقتصادية والمالية للحكومة، وتقييم الاحتياجات الاقتصادية والمالية للمستقبل، وتحديد السياسات والبرامج التي ستدعم الموازنة المستدامة.

في النهاية، فإن إعداد الموازنة المستدامة يتطلب التزامًا قويًا بالمسؤولية المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يجب أن تستمر الحكومة في تقييم وتحديث الموازنة بانتظام، والعمل على تطويرها وتحسينها من خلال مراجعة السياسات والبرامج وتوجيه الإنفاق لتحقيق أفضل النتائج والعوائد للمجتمع والاقتصاد والبيئة.

ب. الجانب العملي

يتناول هذا الجزء من البحث تحليلًا لمجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية الرئيسية في العراق خلال الفترة الممتدة من عام 2004 إلى عام 2021، وذلك لتقييم مدى إمكانية تطبيق الموازنة المستدامة. وقد تم التركيز على خمسة مؤشرات أساسية: الاستهلاك الحالي، الضرائب المستقرة، الموارد غير المتجددة، نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة النمو الاقتصادي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 1 : المؤشرات المالية والاقتصادية الرئيسية في العراق

السنة	نسبة النمو/ الناتج المحلي الاجمالي	نسب الدين / الناتج المحلي الاجمالي	الموارد غير المتجددة من الناتج المحلي	الاستقرار (الضرائب المستقرة)	الاستهلاك الحالي
2004	1.32	344.32	65.93	0.01	62.27
2005	0.37	227.34	66.69	0.19	57.49
2006	0.30	143.16	64.86	0.01	52.84
2007	0.36	117.08	53.52	0.11	57.27
2008	0.48	74.17	55.54	0.06	47.91
2009	(0.15)	87.38	38.61	0.46	73.31
2010	0.24	53.53	42.73	0.44	63.36
2011	0.34	40.72	50.52	0.41	54.76
2012	0.17	34.78	49.19	0.45	56.43
2013	0.08	31.99	44.86	0.49	56.09
2014	0.00	32.86	44.60	0.57	60.07
2015	(0.24)	56.93	34.25	0.01	74.35
2016	(0.06)	56.93	34.25	0.01	74.35
2017	0.15	59.06	36.29	0.03	66.54
2018	0.13	50.02	45.03	0.40	63.64
2019	0.03	47.70	39.80	0.40	65.42
2020	(0.23)	81.12	32.28	0.52	70.81
2021	(3.11)	59.35	43.23	0.40	62.4
المتوسط	0.01	89.36	46.58	0.28	60.65
الانحراف المعياري	0.85	79.62	11.20	0.21	8.50

المصدر : م.م محمد فرج عيدان (متطلبات تطبيق الموازنة المستدامة في العراق (بحث منشور))

تحليل المؤشرات المالية في العراق (2004-2021)

أولًا: الاستهلاك الحكومي الجاري

بلغ متوسط نسبة الاستهلاك الحكومي الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 60.65%، مما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الإنفاق التشغيلي في الموازنة العامة. ويُلاحظ أن هذه النسبة بلغت ذروتها في عامي 2015 و2016 لتصل إلى 74.35%، مما يشير إلى ضعف تخصيص الموارد للاستثمار والبنى التحتية، وهو ما يتنافى مع أهداف الموازنة المستدامة.

ثانيًا: الضرائب المستقرة

تُظهر البيانات ضعفًا شديدًا في النظام الضريبي، حيث بلغ متوسط الضرائب المستقرة إلى الناتج المحلي حوالي 0.28% فقط. وهي نسبة ضئيلة جدًا تعكس هشاشة الإيرادات غير النفطية واعتماد العراق شبه الكامل على الإيرادات الريعية (النفطية).

ثالثًا: الموارد غير المتجددة

بلغ متوسط مساهمة الموارد غير المتجددة (النفط والغاز) في الناتج المحلي حوالي 46.58%، مما يوضح استمرار اعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية، وهذا ما يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية ويجعل من الاستدامة المالية هدفًا صعب التحقيق في ظل غياب تنويع اقتصادي حقيقي.

رابعًا: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

سجلت هذه النسبة تفاوتًا كبيرًا خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت 344.32% في عام 2004 وتراجعت تدريجيًا حتى وصلت إلى 31.99% في عام 2013، ثم عادت للارتفاع مجددًا إلى 81.12% في عام 2020 نتيجة للأزمات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط. رغم ذلك، فإن متوسط النسبة ما يزال ضمن الحدود المقبولة نسبيًا.

خامسًا: النمو الاقتصادي

شهد النمو الاقتصادي تقلبًا واضحًا، حيث تضمن بعض السنوات نموًا سالبًا (2009، 2015، 2020، 2021). ويبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة 0.01% فقط، مما يشير إلى ضعف قدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في ظل الظروف الحالية.

4. الاستنتاجات

تشير المؤشرات إلى أن العراق يواجه تحديات كبيرة في طريقه نحو تطبيق الموازنة المستدامة، أبرزها الاعتماد المفرط على النفط، الضعف في النظام الضريبي، وارتفاع الاستهلاك الحكومي. إلا أن هناك فرصًا كامنة يمكن استغلالها، من بينها تحسين الإيرادات

غير النفطية، وإصلاح النظام المالي، وتعزيز الاستثمارات طويلة الأجل بما يحقق توازنًا بين الاستقرار المالي والعدالة الاقتصادية عبر الأجيال

ان تطبيق الموازنة المستدامة في العراق يمثل تحديًا كبيرًا نظرًا للعديد من المشكلات والتحديات التي تواجه البلاد، مثل الفساد والتضخم والأوضاع الأمنية غير المستقرة وانخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، فإن الحكومة العراقية بدأت بالفعل في اتخاذ بعض الخطوات الهامة نحو تحقيق الموازنة المستدامة، بما في ذلك:

1. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: من خلال زيادة الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة الحكومية، ومكافحة الفساد، يمكن تحسين النظام المالي والاقتصادي في العراق. كما يمكن زيادة الإيرادات المالية من خلال جمع الضرائب بطريقة عادلة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
2. تعزيز الاستثمارات: يمكن للحكومة العراقية تحقيق المزيد من الإيرادات المالية من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية مثل النفط والغاز والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية. ويمكن تشجيع المستثمرين الدوليين والمحليين على الاستثمار في العراق من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقليل المخاطر السياسية.
3. تحسين إدارة الموارد: يجب على الحكومة العراقية تحسين إدارة الموارد وتحقيق الكفاءة في استخدام الإيرادات المالية بشكل فعال. ويمكن زيادة الكفاءة من خلال إدارة الإنفاق بطريقة عادلة وتخصيص الموارد المالية للمشاريع الحيوية والضرورية.
4. تحسين إدارة الدين العام: يجب على الحكومة العراقية تحسين إدارة الدين العام وتخفيض نسب الدين العام.

وكذلك يمكن القول انه من ابرز متطلبات تطبيق الموازنة في العراق التي يوصى بتحقيقها في العراق هي

1. يواجه العراق تحديات كبيرة في تطبيق الموازنة المستدامة، حيث يعتمد اقتصاد البلد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، وهي مصادر طبيعية غير متجددة.
2. الاضطرابات الأمنية والسياسية التي يمر بها العراق تعيق جهود تطبيق الموازنة المستدامة، مثل الفساد وعدم الاستقرار السياسي والحكومي.
3. يتطلب تحقيق الموازنة المستدامة تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المدنية، بما في ذلك تحسين جودة الإعلانات المالية وتشجيع المواطنين على المشاركة في عملية صنع القرارات المالية الحكومية وتشجيع المؤسسات المدنية والخاصة على المشاركة في تحقيق الموازنة المستدامة.
4. يمكن تحقيق الموازنة المستدامة في العراق إذا تم اتخاذ الإجراءات اللازمة والمتكاملة والتزام الحكومة والمجتمع المدني بتحقيقها. يمكن أن يؤدي تحقيق الموازنة المستدامة إلى تحسين الاقتصاد العراقي وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للمواطنين

الشكر والتقدير

ينبغي ادراج الشكر التقدير في نهاية الورقة البحثية قبل المراجع. من الضروري ان يكون هذا الجزء موجزا وواضحا ، و ان لا يتضمن اية اسماء مجهولة: القاب او افاضة في المدح والثناء. شكر الجهات الممولة والاطراف التي ساهمت في دعم البحث، مع ضرورة كتابة اسماء الجهات الممولة بالكامل.

المصادر

1. بيرش, احمد (2019). الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر. جامعة الجزائر
2. العباس، (2018). الموازنة الاتحادية النموذجية في ظل موازنة الاداء. مجلة دراسات محاسبية ومالية, 13(42) , 4.
3. العامري، محمد علي ابراهيم والموسوي، نهاد عبد العباس،2018، الموازنة الاتحادية النموذجية في ظل موازنة الاداء، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الثالث عشر العدد 42.
4. الطائي اوس سعد وعد الله، 2022، رسالة ماجستير غير منشورة، انموذج مقترح لاستخدام أسلوب Beyond Budget في تحسين أداء الوحدات الحكومية دراسة تطبيقية في جامعة الموصل، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
5. رمو, وحيد محمود ، إعادة هندسة عملية إعداد الموازنة الجارية باستخدام تقنيات المعلومات دراسة ميدانية في جامعة الموصل . 2012
6. زملط طارق موسى، 2020، رسالة ماجستير غير منشورة، كفاءة الموازنة العامة وأثرها في الحد من الفساد المالي في ضوء التشريعات الفلسطينية، جامعة الاقصى، غزة، فلسطين.
7. الطائي , عدي سالم (قياس الحيز المالي المتاح والمتوقع في الموازنة العامة في العراق" نُشر في مجلة تنمية الرافدين، العدد 140، في يناير 2023.
8. Puspaningtyas, M., Edwy, F. M., & Mohamed, N. (2022). A perspective of characteristic government budget work plan based on Habermas theory. In Urbanizing the Regional Sector to Strengthen Economy and Business to Recover from Recession (pp. 283–290). Routledge. https://doi.org/10.1201/9781003303336-32
9. Marinheiro, C., Sousa, A., & Pinheiro, A. (2022). The Climate Dimension of Fiscal Policy Sustainability: Best Practices in Green Budgeting and Lessons for Portugal. Conselho Das Financas Publicas, 01, 1–24. https://ideas.repec.org/p/alf/wpaper/2022-01.html.